تمهيد:

يوجد في كل مجتمع يخضع لسلطة منظمة حاجات تهم مجموع المواطنين ولا يمكن لكل فرد أن يقوم بإشباع حاجاته منها بمفرده وتسمى هذه الحاجات بالحاجات العامة مثل: الأمن، العدل، الدفاع، فالفرد لا يقوى أن يحقق بنفسه الأمن الخارجي لأن هذا الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا ككل (لا يتجزأ) لكونه يعود بالنفع على المواطنين كافة، فالحاجات العامة هي التي تقوم الدولة بإشباعها نظرا لعجز كل فرد على القيام بها بسبب عدم قابليتها للتجزئة والحاجات العامة تختلف عن الحاجات الفردية التي يستطيع الفرد إشباعها بنفسه ونجد فيما بين الحاجات العامة الغير قابلة للتجزئة والحاجات الفردية القابلة للتجزئة طائفة أخرى من الحاجات يستطيع أن يشبع كل فرد حاجاته بمفرده (قابلة للتجزئة) ولكن نظرا لأهميتها القصوى فإن الدولة هي من تقوم بإشباعها مثل التعليم والصحة ولكي تقوم الدولة بإشباع الحاجات العامة لابد لها من صرف نفقات عامة وأن يكون لها إيرادات عامة.
لقد تم تقسيم هذه المطبوعة الى أربعة محاور كالتالي:

I. التعريف بالإطار النظري لمفهوم المالية العامة.

II. النفقات العامة.

III. الايرادات العامة.

IV. الميزانية العامة.

I. التعريف بالإطار النظري لمفهوم المالية العامة.

تعريف المالية العامة:

هو العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محدودة (عادة سنة) بهدف تحقيق أغراض الدولة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

هناك العديد من تعريفات المالية العامة تختلف حسب التطور الفكرى واختلاف النظم الاقتصادية.

تعريف التقليديين:

علم المالية العامة هو دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة التى تلزم لتغطية هذه النفقات

التعريف الحديث:

هو العلم الذى يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالى للهيئات العامة وهى بصدد الحصول على الموارد اللازمة وإنفاقها من اجل اشباع الحاجات العامة تحقيقاً لأغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرق بين التعريفين:

في الفكر التقليدى كان يجب التقيد بمبدأ تساوى النفقات العامة مع الايرادات العامة وضغط النفقات العامة الى اقصى حد وعدم اللجوء الى مصادر استثنائية فى الحصول على الايرادات مثل القروض او الاصدار النقدى الجديد لأنه غير مطلوب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويقتصر دورها على الانفاق على الامن والعدالة والدفاع وتوفير الموارد المالية اللازمة لتغطية هذه النفقات.

أما فى التعريف الحديث فالمالية العامة تهدف الى تنفيذ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اى انها تسعى لتنفيذ السياسة المالية لذلك لا نتقيد بان تتساوى الايرادات مع النفقات بالعكس فانه فى حالات الكساد تسعى الدولة لافتعال عجز اى زيادة النفقات عن الايرادات وتمول هذا العجز من خلال القروض والإصدار النقدى الجديد.

تأثير النظام الاقتصادي على المالية العامة:

في ظل النظام الرأسمالي:

في بداية نشأته الذي يقوم على مبدأ المناداة لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: فكان من الطبيعي أن تكون نفقات وإيرادات الدولة قليلة (مالية عامة محايدة) ولكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 بدأ

دور الدولة (قبل هذه السنة كانت الدول تسمى بـ الدول المحايدة) يتطور وأصبحت الدولة تنشئ مرافق عامة اقتصادية هامة، وتسيرها بنفسها فلم يعد دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي يقتصر على الوظائف التقليدية بل أصبحت الدولة تتدخل في جميع النشاطات الاقتصادية (أصبحت دولة متدخلة) وهذا ما زاد من أهمية النفقات العامة والإيرادات العامة نتيجة لسياسة الدولة التداخلية.

في ظل النظام الاشتراكي:

الذي هيمنت فيه الدولة وسيطرت سيطرة تامة على أوجه النشاط الاقتصادي وتقلص دور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى اتساع دور المالية العامة لأن تدخل الدول وسيطرتها على أوجه النشاط الاقتصادي يقتضي حصول الدولة على إيرادات عامة كبيرة وذلك لمواجهة النفقات العامة التي يقتضيها تدخل الدولة وسيطرتها على النظام الاقتصادي.